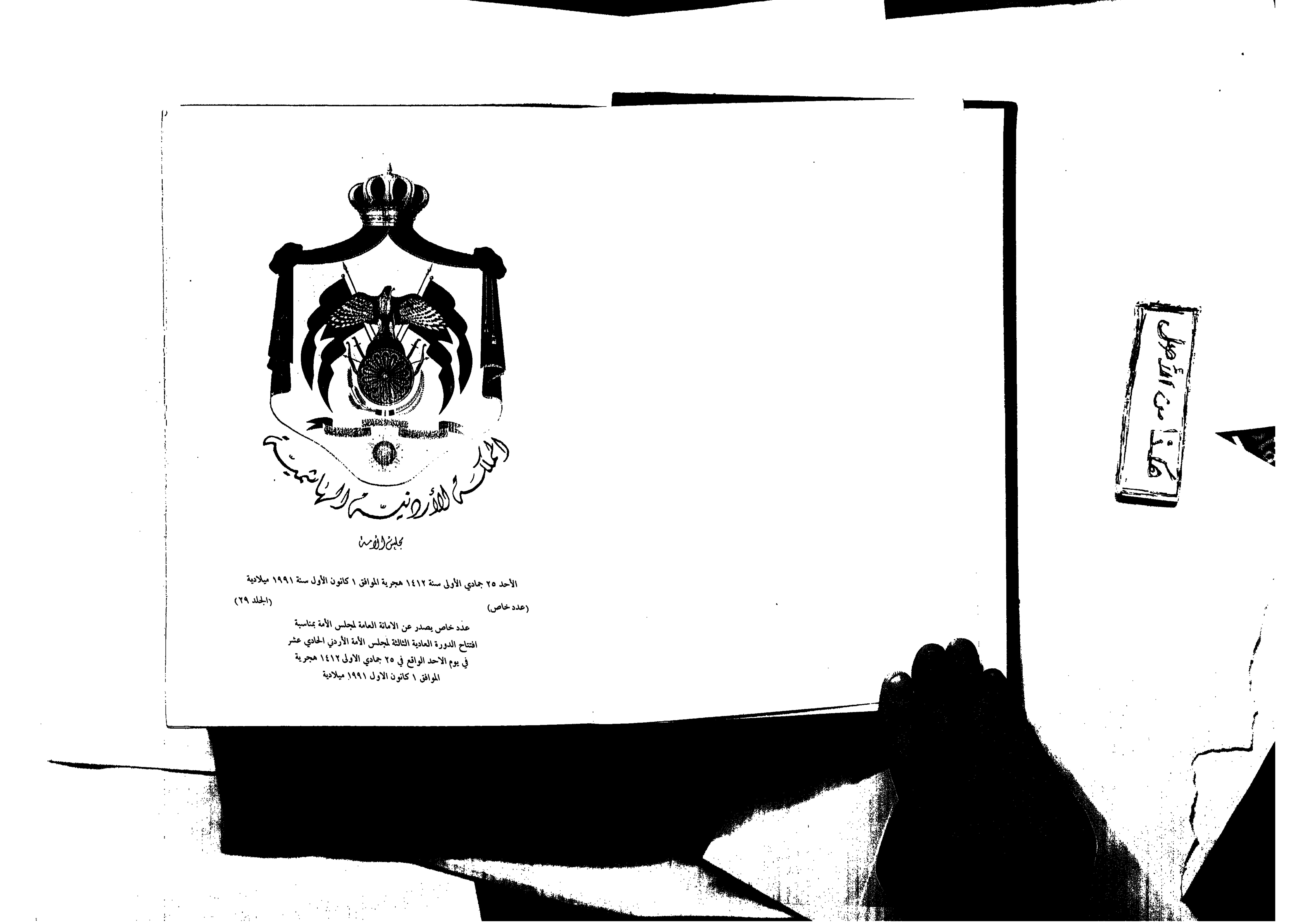


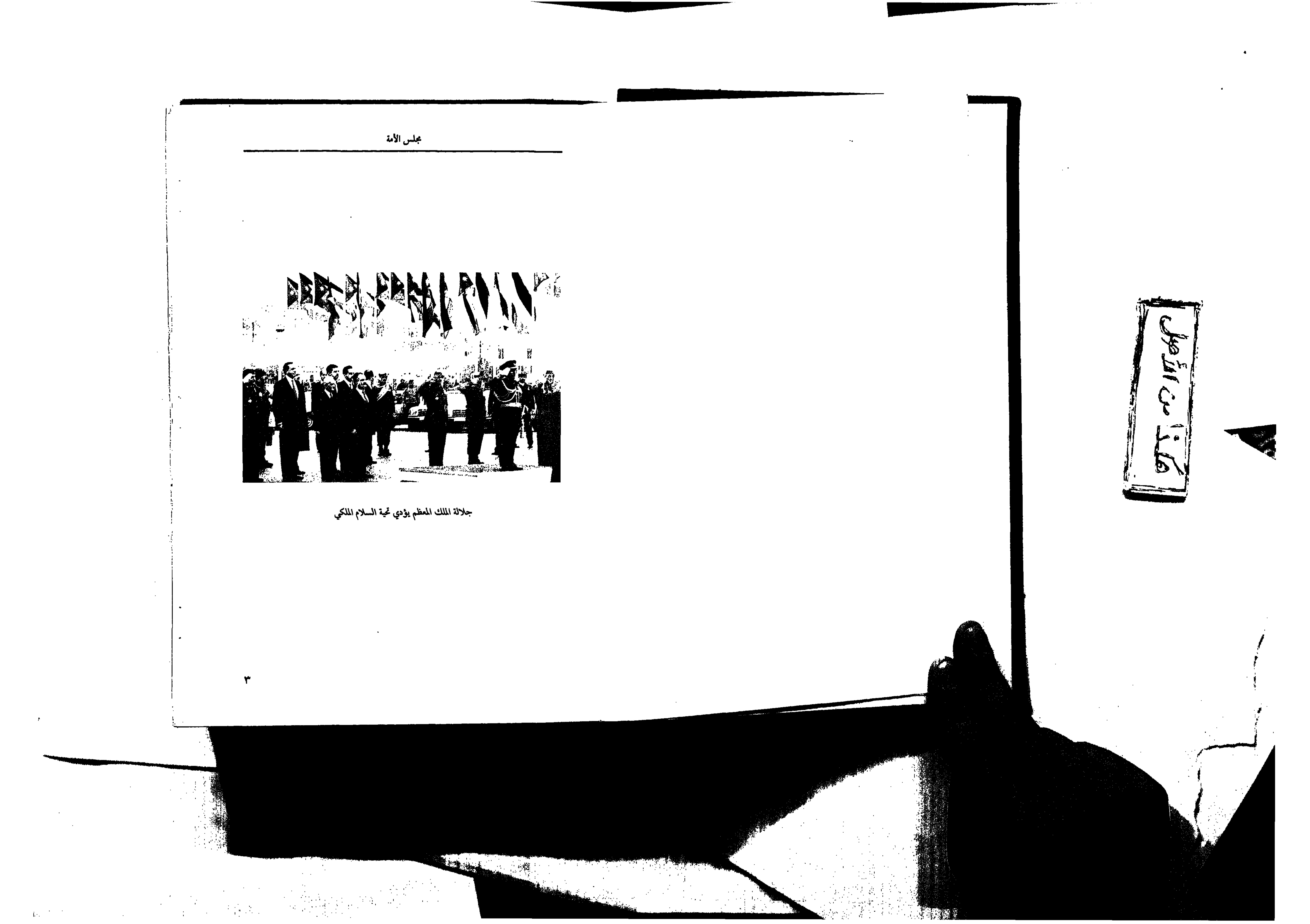
المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس الأمة

الأحد ٢٥ جمادي الأولى سنة ١٤١٢ هجرية الموافق ١ كانون الأول سنة ١٩٩١ ميلادية

(عدد خاص) (المجلد ٢٩)

عدد خاص يصدر عن الامانة العامة لمجلس الأمة بمناسبة
افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الأردني الحادي عشر
في يوم الاحد الواقع في ٢٥ جمادي الاولى ١٤١٢ هجرية
الموافق ١ كانون الاول ١٩٩١ ميلادية

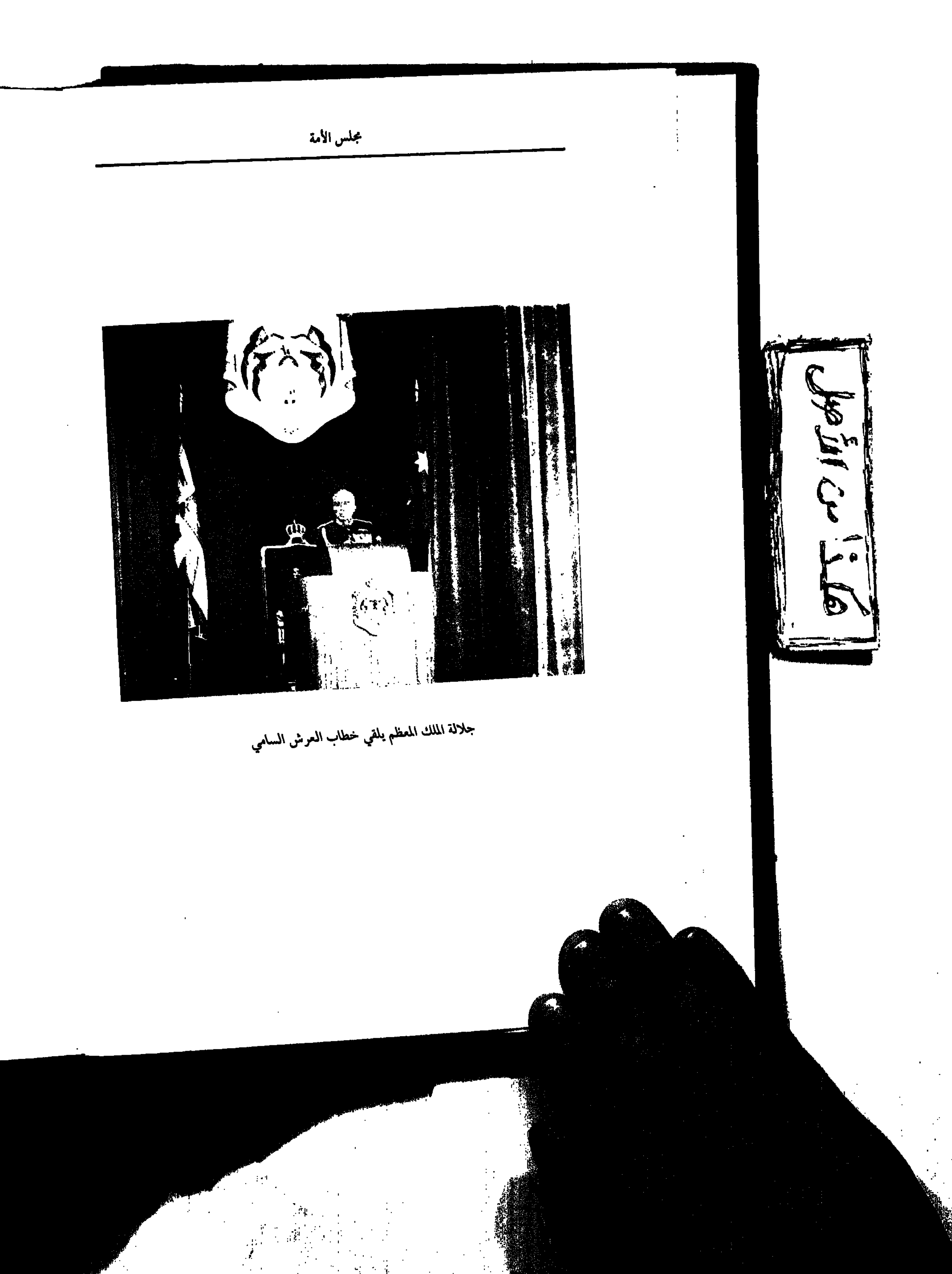


جلالة الملك المعظم يؤدي تحية السلام الملكي



جلالة الملك المعظم يتفقد حرس الشرف

جلالة الملك المعظم يتفقد حرس الشرف



جلالة الملك المعظم يلقي خطاب العرش السامي

افتتاح

الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الاردني الحادي عشر

عملاً بالارادة الملكية السامية المؤرخة في ٢٤/١١/١٩٩١ دعي مجلس الأمة الاردني الحادي عشر الى دورته العادية الثالثة وفقاً لاحكام الفقرة (١) من المادة (٧٨) من الدستور. (١)*

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٧٨) من الدستور نصدر ارادتنا بما هو اتٍ:

١) يدعى مجلس الأمة الى الاجتماع في دورته العادية اعتباراً من يوم الاحد الواقع في الاول من شهر كانون اول سنة ١٩٩١.

«الحسين بن طلال»

٢٤/١١/١٩٩١

رئيس الوزراء | وزير الداخلية بالوكالة

---

(١) الفقرة الاولى من المادة (٧٨) من الدستور.
يدعو الملك مجلس الامة الى الاجتماع في دورته العادية في اليوم الاول من شهر تشرين الاول من كل سنة واذا كان اليوم المذكور عطلة رسمية ففي اول يوم يليه لا يكون عطلة رسمية، على انه يجوز للملك ان يرجىء بارادة ملكية تنشر في الجريدة الرسمية اجتماع مجلس الامة لتاريخ يعين في الارادة الملكية على ان لا تتجاوز مدة الارجاء شهرين.



جرى افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الاردني الحادي عشر في يوم الاحد الواقع في ٢٥ جمادى الأول ١٤١٢ هجرية المصادف ١ كانون الأول سنة ١٩٩١ ميلادية واجتمع مجلس الأمة باعيانه (١) ونوابه (٢) وهيئة الوزراء (٣).

١ - الاعيـــان :

١ - دولة السيد احمد اللوزي.
٢ - دولة السيد بهجت التلهوني.
٣ - دولة السيد احمد عبيدات.
٤ - معالي السيد بشير الصباغ.
٥ - معالي الدكتور صبحي أمين عمرو.
٦ - معالي السيد الدكتور خليل السالم.
٧ - معالي السيد أكرم زعيتر.
٨ - معالي السيد حابس المجالي.
٩ - معالي السيد عامر خماش.
١٠ - معالي السيد محمد رسول الكيلاني.
١١ - معالي السيد جعفر الشامي.
١٢ - معالي السيد عمر النابلسي.
١٣ - معالي الدكتور اسحق الفرحان.
١٤ - معالي السيد سالم مساعدة.
١٥ - معالي السيد كامل الشريف.
١٦ - معالي السيد مروان القاسم.
١٧ - معالي الدكتور سعيد التل.
١٨ - معالي السيد ابراهيم عزالدين.
١٩ - سعادة السيد محمد عودة القرعان.
٢٠ - سعادة السيد جمعة حماد.
٢١ - سعادة السيد برجس الحديد.
٢٢ - سعادة الحاج محمد علي بدير.
٢٣ - سعادة السيد حمد الفرحان.
٢٤ - سعادة السيد نواف سعود القاضي.
٢٥ - سعادة السيد نجيب الرشدان.
٢٦ - سعادة السيد نذير رشيد.
٢٧ - سعادة السيد خالد الطراونة.
٢٨ - سعادة السيد طارق علاء الدين.
٢٩ - سعادة الدكتور داود حنانيا.
٣٠ - سعادة السيد كمال الشاعر.
٣١ - سعادة السيد أمين شقير.
٣٢ - سعادة السيد حسني عايش.
٣٣ - سعادة السيد خلف ابو نوير.
٣٤ - سعادة السيد احمد سعود العدوان.
٣٥ - سعادة السيد ابراهيم تقي الدين.

٢ - النـــواب :

١ - سماحة الدكتور علي الفقير.
٢ - سعادة السيد عبدالعزيز جبر.
٣ - معالي الدكتور ماجد خليفة.
٤ - سعادة السيد عبدالمنعم ابو زنط.
٥ - سعادة الدكتور علي الحوامدة.
٦ - سعادة السيد يعقوب قرش.
٧ - سعادة السيد ليث الشبيلات.
٨ - سعادة السيد فارس النابلسي.

٩ - دولة السيد طاهر المصري.
١٠ - سعادة السيد منصور سيف الدين مراد.
١١ - سعادة السيد فخري قعوار.
١٢ - سعادة السيد نايف الحديد.
١٣ - سعادة السيد حمزة عباس منصور.
١٤ - سعادة الدكتور همام سعيد.
١٥ - سعادة الدكتور محمد ابو فارس.
١٦ - سعادة السيد عطا الشهوان.
١٧ - سعادة الدكتور احمد عويدي العبادي.
١٨ - سعادة السيد داود قوجق.
١٩ - سعادة السيد عبدالحفيظ علاوي.
٢٠ - سعادة الدكتور سعد حدادين.
٢١ - سعادة الدكتور احمد الكوفحي.
٢٢ - سعادة السيد عبدالرحيم عكور.
٢٣ - سعادة السيد كامل العمري.
٢٤ - سعادة الدكتور يوسف الخصاونة.
٢٥ - معالي السيد محمد العلاونة.
٢٦ - معالي السيد ذوقان الهنداوي.
٢٧ - سعادة الدكتور حسني الشياب.
٢٨ - معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة.
٢٩ - سعادة الدكتور ذيب مرجي.
٣٠ - سعادة السيد عيسى الريموني.
٣١ - سعادة السيد حسين مجلي.
٣٢ - سعادة الدكتور احمد عناب.
٣٣ - معالي السيد عبدالسلام فريحات.
٣٤ - سعادة السيد جمال حداد.
٣٥ - سعادة السيد محمد علي دردور.
٣٦ - معالي الدكتور قسيم عبيدات.
٣٧ - معالي السيد سليم الزعبي.
٣٨ - معالي السيد عبدالمجيد الشريده.
٣٩ - سعادة السيد نادر الظهيرات.
٤٠ - معالي الدكتور عبدالله النسور.
٤١ - معالي الدكتور عبداللطيف عربيات.
٤٢ - سعادة السيد ابراهيم محمد خريسات.
٤٣ - سعادة الدكتور عوني البشير.
٤٤ - معالي السيد مروان الحمود.
٤٥ - معالي السيد سلطان ماجد العدوان.
٤٦ - سعادة الدكتور فوزي شاكر الطعيمه.
٤٧ - معالي السيد سمير قعوار.
٤٨ - سعادة السيد احمد الكفاوين.
٤٩ - معالي السيد جمال الصرايره.
٥٠ - معالي السيد عاطف محمد البطوش.
٥١ - سعادة السيد محمود الهويمل.
٥٢ - سعادة السيد مطير احمد البستنجي.
٥٣ - معالي السيد يوسف المبيضين.
٥٤ - معالي السيد محمد فارس الطراونه.
٥٥ - سعادة السيد عيسى مدانات.
٥٦ - سعادة السيد عبدالله غانم الزريقات.
٥٧ - معالي السيد يوسف العظم.
٥٨ - معالي السيد سليمان عرار.
٥٩ - سعادة السيد زياد الشويخ.
٦٠ - معالي السيد هشام الشراري.
٦١ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي.
٦٢ - سعادة السيد ذيب انيس شحاده.
٦٣ - سعادة الدكتور محمد احمد الحاج.
٦٤ - سعادة السيد سلامه الغويري.
٦٥ - سعادة السيد زياد ابو محفوظ.
٦٦ - سماحة الشيخ عبدالباقي جمو.
٦٧ - سعادة السيد بسام حدادين.
٦٨ - معالي السيد عبدالكريم الدغمي.
٦٩ - سعادة الدكتور محمد ابو عليم.
٧٠ - سعادة السيد نواف الخوالده.

٧١ ـ معالي الدكتور عبدالله العكايلة.
٧٢ ـ سعادة السيد فؤاد الخلفات.
٧٣ ـ معالي السيد ابراهيم الغبابشة.
٧٤ ـ سعادة السيد محمد بخيت المعرعر.
٧٥ ـ معالي السيد سعد هايل السرور.
٧٦ ـ معالي السيد جمال الخريشا.
٧٧ ـ معالي الدكتور محمد عضوب الزبن.
٧٨ ـ سعادة الشيخ فيصل الجازي.
٧٩ ـ سعادة الدكتور نايف ابو تايه.

٣ ـ هيئة الحكومة :

١ ـ سيادة الشريف زيد بن شاكر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.
٢ ـ معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
٣ ـ معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
٤ ـ معالي الدكتور كامل ابو جابر: وزير الخارجية
٥ ـ معالي الدكتور عبدالله النسور: وزير الصناعة والتجارة.
٦ ـ معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.
٧ ـ معالي السيد ينال حكمت: وزير السياحة والآثار.
٨ ـ معالي السيد ابراهيم عزالدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
٩ ـ معالي السيد باسل جردانه: وزير المالية.
١٠ ـ معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.
١١ ـ معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
١٢ ـ معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.
١٣ ـ معالي السيد جمال الصرايرة: وزير المواصلات.
١٤ ـ معالي المهندس سعد هايل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
١٥ ـ معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
١٦ ـ معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.
١٧ ـ معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
١٨ ـ معالي المهندس علي ابو الراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.
١٩ ـ معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.
٢٠ ـ سماحة الشيخ عزالدين الخطيب التميمي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.
٢١ ـ معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
٢٢ ـ معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.
٢٣ ـ معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

٢٤ ـ معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.
٢٥ ـ معالي الدكتور محمود السمرة: وزير الثقافة.
٢٦ ـ معالي السيد محمد السقاف: وزير التموين.
٢٧ ـ معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
٢٨ ـ معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.
٢٩ ـ معالي الدكتور امين عواد المشاقبه: وزير التنمية الاجتماعية.

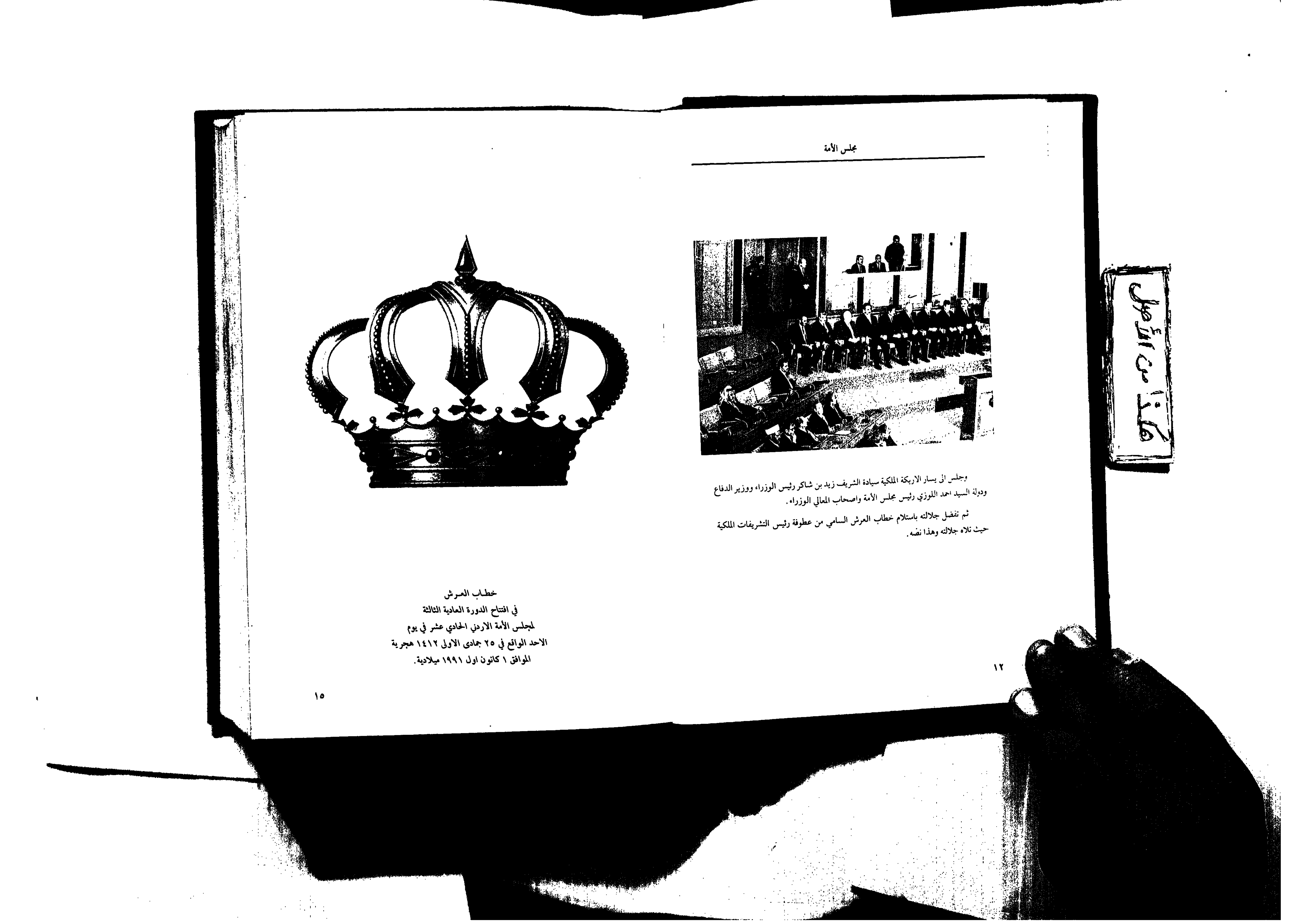
شرف موكب جلالة الملك المعظم دار مجلس الأمة الساعة الحادية عشرة وخمسة وخمسون دقيقة من صباح ذلك اليوم وكان في معية جلالته سمو الامير الحسن المعظم ولي العهد وسمو الامير عبدالله بن الحسين المعظم، وسمو الامير فيصل بن الحسين المعظم، ومعالي السيد عدنان ابو عوده رئيس الديوان الملكي الهاشمي، ومعالي الدكتور خالد الكركي مستشار جلالة الملك المعظم، وسمو الامير طلال بن محمد السكرتير العسكري لجلالة الملك المعظم، ومعالي السيد انور مصطفى ناظر الخاصة الملكية، وسمو الامير علي بن نايف الامين الخاص لجلالة الملك المعظم، وسيادة الشريف فواز زبن مستشار جلالة الملك المعظم لشؤون العشائر.

وكان في استقبال جلالة الملك المعظم عند حضوره مبنى مجلس الأمة سيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الوزراء ووزير الدفاع، ودولة السيد احمد اللوزي رئيس مجلس الأمة وعطوفة الاستاذ صالح الزعبي امين عام مجلس الأمة، وعطوفة المشير الركن فتحي ابو طالب رئيس هيئة الاركان، وعطوفة اللواء الركن فاضل علي مدير الامن العام.

وبعد ان استراح جلالته فترة قصيرة من الوقت في قاعة التشريفات الملكية الخاصة، توجه جلالته الى قاعة مجلس الأمة وفي معيته عطوفة امين عام مجلس الأمة الاستاذ صالح الزعبي الذي اعلن تشريف جلالته فوقف الجميع اجلالاً واحتراماً وحيوه بالتصفيق الحاد.

ووقتئذ شرف القاعة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاستقبل الحاضرون جلالته بالتصفيق الحاد المتواصل فحياهم جلالته، واذن جلالته للحاضرين بالجلوس فجلسوا جميعاً.

وجلس الى يمين الاريكة الملكية حضرة صاحب السمو الملكي الامير الحسن المعظم ولي العهد، وسمو الامير عبدالله بن الحسين المعظم، وسمو الامير فيصل بن الحسين المعظم، ومعالي السيد عدنان ابو عوده رئيس الديوان الملكي الهاشمي، ومعالي الدكتور خالد الكركي مستشار جلالة الملك المعظم، وسمو الامير طلال بن محمد السكرتير العسكري لجلالة الملك المعظم، ومعالي السيد انور مصطفى ناظر الخاصة الملكية، وسمو الامير علي بن نايف الامين الخاص لجلالة الملك المعظم، وسيادة الشريف فواز زبن مستشار جلالة الملك المعظم لشؤون العشائر.



وجلس الى يسار الاريكة الملكية سيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الوزراء ووزير الدفاع ودولة السيد احمد اللوزي رئيس مجلس الأمة واصحاب المعالي الوزراء.

ثم تفضل جلالته باستلام خطاب العرش السامي من عطوفة رئيس التشريفات الملكية حيث تلاه جلالته وهذا نصه.

خطاب العرش
في افتتاح الدورة العادية الثالثة
لمجلس الأمة الاردني الحادي عشر في يوم
الاحد الواقع في ٢٥ جمادى الاولى ١٤١٢ هجرية
الموافق ١ كانون اول ١٩٩١ ميلادية.

جلالة الملك المعظم يلقي خطاب العرش السامي

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الأعيان،
حضرات النواب،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ،

بسم الله العزيز الحكيم، أفتتح هذه الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الأردني الحادي عشر، وأحمده تعالى أن منّ علينا بالتوفيق ونحن نتصدى جميعاً لمسؤولية حماية هذا الوطن العزيز، والنهوض به، وتأسيس قواعد المسيرة الديموقراطية الواعية، والتعددية السياسية، والحريّات العامّة المسؤولة، الملتزمة أبدا بالدستور نصّا وروحا، وبالميثاق الوطني اطارا وصيغة شاملة للحياة والعمل والبناء، من أجل منفعة الوطن ووحدة أبنائه، على اختلاف أحوالهم ومذاهبهم، نحو مستقبل مشرق وآمن، تزدهر فيه الآمال، ويحمل كل فرد من أبنائه أمانة المسؤولية والعمل، بما يكفل بناء الأردن النموذج، ويحصّنه ضد أسباب التخلّف والتصدّع، ليغدو واحة آمنة مزدهرة، وجبهة مستعصية على الاختراق.

حضرات الأعيان ،
حضرات النواب ،

لقد تولت حكومتي المسؤولية في ظروف تقدّرون دقتها، وأردت لها أن تنهض بالمسؤولية الملقاة على عاتقها في مناخ من الحرية والتسامح والنزاهة، وفي اطار الالتزام الكامل باحترام الدستور والميثاق الوطني وسيادة القانون، والعمل من أجل تحقيق الأهداف الوطنية التي يتطلبها الاصلاح الشامل على أسس منهجية علمية في مختلف مجالات الحياة. وتنفيذا لذلك، فان حكومتي تتطلع الى التعاون مع مجلسكم الكريم للاسراع في انجاز القوانين اللازمة نتيجة الغاء الأحكام العرفية وتنظيم التعددية السياسية وحريات الرأي والتعبير والصحافة، وغيرها من التشريعات التي قدمت الى مجلسكم الكريم. وان انجاز ذلك كله سيكون علامة على نضج التجربة، وعمق الوعي، والتقدم نحو التحديات بنسيج وطني متلاحم له سمات العصر الجديد حرية ومعرفة وديموقراطية والتزاما بحقوق الانسان، وحماية للوطن وانجازاته، ووفاء للآباء الذين عملوا كل ما بوسعهم من أجل عزته ومنعته.

«تصفيق حاد جداً»

حضرات الأعيان ،
حضرات النواب ،

وفي الوقت الذي كانت فيه حكومتي قد بدأت بوضع الخطط والبرامج، للتعامل مع نتائج أزمة الخليج وانعكاساتها وآثارها على الواقع الأردني، اقتصاديا واجتماعيا وتعليميا، وغير ذلك

من الآثار التي تعلمونها وتدركون أبعادها، واجهتها مستجدات سياسية على المستويين الدولي والاقليمي، وأبرزها التحرك السياسي الدولي، صوب فكرة عقد مؤتمر للسلام.

ولما كانت قضية السلام بالنسبة لنا، التزاما أكدناه في شتى المواقف والمناسبات، وركيزة ثابتة للسياسة الأردنية منذ عقود طويلة على أساس الثوابت المستندة الى الشرعية الدولية، ممثلة بقرارات الأمم المتحدة، لتحقيق سلام عادل ومشرّف، يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، كما يوفر الأمن والسلام لسائر دول المنطقة وشعوبها، فقد استجابت حكومتي لدعوة المشاركة في مؤتمر السلام، من منطلق الحرص على حماية وطننا، وتحمّل مسؤولياتنا نحو شعبنا وأمتنا، ونحو الأجيال القادمة، ومساهمة منا في الجهود التي لا بدّ من أن تصل باستنادها الى الحق والعدل، الى تحقيق مصلحة الشعب الفلسطيني. هذا الشعب الشقيق الذي التزمنا دائما بالوقوف الى جانبه، وحرصنا على مساعدته، كي يستعيد سيادته وحقوقه على تراب وطنه.

ونحن بذلك، نكون قد تقدمنا صوب السلام، واثقين بقدرة شعبنا على التصدي لتحديات مرحلة السلام العادل، بما تتطلبه هذه المرحلة من وضوح في الرؤية، والتزام بالثوابت، وشجاعة في المواجهة.

حضرات الأعيان ،

حضرات النواب ،

تقدرون بكل تأكيد، أن الديموقراطية سلوك مسؤول، ومنهج حياة كريم، وأن المؤمن بهذا المبدأ والنهج يكون قد ارتضى لنفسه واجب العمل من أجل تعزيزه، والوقوف ضد كل ما يمسّ بالوطن والقيم التي تم التعارف عليها وعلى احترامها، ولا يقبل بالتطاول على هيبة الدولة ومؤسساتها. والديموقراطية لا تعطي الحق لأي فئة بادعاء احتكار الحكمة والحقيقة، مثلما أنها لا تبيح لأحد مبرر الاعتداء على حقوق الغالبية العظمى من الشعب وحرياتهم، أو التطاول بالافتراء والتشكيك في اهمية دور الأجهزة الأمنية الوطنية، المكلفة بحماية مصلحة الوطن والمواطنين، لأن ذلك يمثل اسهاما في النيل من أمن الوطن وأهله.

وان حكومتي، اذ تدرك بكل اعتزاز وفخر، دور قواتنا المسلحة في الدفاع عن الوطن وحماية أمنه واستقلاله، والعبء الكبير الذي تنهض به في الظروف الصعبة، التزاما منها بمباديء الثورة العربية الكبرى وانتمائها القومي الثابت، فانها ستولي هذه القوات الغالية، اهتمامها بما تحتاج اليه من تدريب وتسليح وتطوير واحتراف، لكي تبقى سدّا منيعا للوطن وضمانا لأمن المواطن، وتوفيرا لأسباب الاستقرار والازدهار والتقدم وحماية لأرضنا ووجودنا الحرّ عليها، في هذا الموقع المتقدم من الوطن العربي الكبير.

واذ تؤكد حكومتي على هذه الحقائق والمعاني، فانها تؤكد أيضاً بأن مؤسسة الأمن الأردنية سوف تظل محل الثقة والتقدير، والاعتزاز والرعاية، وسيظل أبناؤها جند الوطن البواسل، يتعهدونه بالرعاية والسهر والتضحية، والحسّ العميق بالمسؤولية ونكران الذات، لاداء واجبهم المقدس نحو حماية الوطن والمواطنين وصون حقوقهم وأمنهم من أي عبث.

حضرات الأعيان ،

حضرات النواب ،

وايماناً من حكومتي بالواجب القومي والالتزام التاريخي بقضايا الأمة ومصيرها، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، فستعمل على تعميق التزامها وفق القواعد والثوابت المبدئية، في التعامل مع ما يتصل بقضية فلسطين وشعبها الشقيق، وفق أسس الشرعية الدولية المعبّر عنها بقرارات الأمم المتحدة لانهاء الاحتلال الاسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره على ترابه الوطني، وتنفيذ قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ المتضمنين مبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة ومبدأ مبادلة الأرض بالسلام، ووقف المستوطنات وانهاء الاستيطان، والانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، وتوفير اسباب السلام العادل والدائم في المنطقة.

وضمن دائرة هذا التوجّه، ستواصل حكومتي عملية التنسيق مع الأشقاء الفلسطينيين، تنسيقا يحقق النتائج المتوخاة، وبخاصة فيما يتعلق بصيغة الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك والثوابت التي يستند اليها في التعامل مع مؤتمر السلام.

ولما كان الأردن عضوا مؤسسا في جامعة الدولة العربية، حريصا على استمرار دورها لتحقيق التضامن العربي، فستسعى حكومتي وعلى جميع المستويات، الى اعادة اللحمة الى هذا التضامن، بعد أن أصيب خلال أزمة الخليج، مستهدفة تعزيز أواصر الاخوة وروابط المصير والمصالح المشتركة لشعوب دول الجامعة، وستواصل سعيها في هذا المجال، ايمانا منها بوحدة الأمة، ودفاعا عن مستقبل أبنائها.

كما ستستمر حكومتي بتعزيز أسس التعاون والصداقة، مع الشعوب والدول الاسلامية الشقيقة، ومع الدول الصديقة، على أساس قواعد الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة من الدول، وستعزز حكومتي دور الأردن وصيغ مشاركته في المنظمات الاقليمية والاسلامية والدولية، تحقيقا لهذه الغايات.

حضرات الأعيان ،

حضرات النواب ،

وفي مجالات التربية والتعليم، والثقافة والتوجيه والشباب، سوف تواصل حكومتي تنفيذ

خططها الرامية الى جعل عقد التسعينات عقد الاصلاح التربوي الشامل، ورفع مستوى التعليم والتطوير التربوي، وتحقيق عدالة توزيع الكفاءات بين مختلف المناطق والأماكن. كما ستواصل عملها الدؤوب لتحقيق التنمية الثقافية الشاملة، وضمان حرية الابداع والفكر والرأي، والعمل على مشاركة الشباب في مجالات النهضة والبناء والتنمية ضمن خطط تتناسب وطبيعة المرحلة، وترفد المجهود الوطني بطاقاتهم المبدعة وتعزّز الحوار معهم وبينهم حول الوطن: تاريخه وآفاق تقدمه، وكبريائه العظيم.

وتقوم وزارة التربية والتعليم حاليا بتنفيذ خطة شاملة للتطوير التربوي تستهدف ادخال برنامج متكامل للتربية الوطنية والثقافة العسكرية، واعادة النظر وبشكل جذري بالمناهج والكتب المدرسية للمراحل التعليمية المختلفة، ووضع الخطط اللازمة لتأهيل المعلمين وتدريبهم، والتوسّع في التعليم المهني والتطبيقي وتغيير انماط الامتحانات والاختبارات المدرسية وتطوير الادارات والقيادات التربوية بما يتلاءم مع مستجدات العصر من نقل العملية التعليمية من التلقين والاملاء الى التفكير والابداع.

واننا ونحن على عتبة تحولات اجتماعية وعلمية عميقة واتساع نطاق التعليم العالي لا بد من التأكيد على ترسيخ الحرية الأكاديمية في جامعاتنا لتكون قوى فاعلة في حركة التغيير والتقدم، باعتبارها موئل العقل والعلم، والمنهج الذي يكتشف الاجابات الحقيقية من خلال البحث الموضوعي المنهجي المستند الى التفكير لا الى التلقين، والمرتكز الى حق التماس المعرفة من مصادرها، والمطلّ على قضايا الوطن بالبحث والسؤال، والقادر على مواجهة تحديات العصر في ميادين العلم والتكنولوجيا، حتى تكون كلها قاعدة للتقدم تسند قواعده التي التزمنا بها وهي الحرية، والديموقراطية، والعدالة، وفي مناخ من العمل المبدع من أجل التنمية والتقدم والتجديد. فليكن التحوّل عميقا والمستوى متميزاً، وقبول التحدي ضد التزمت، والتلقين، والسطحية واضحا، وليسبق ذلك كله مراجعة شاملة تهدف الى اصلاح التعليم والنهوض به في مستوياته كلها، وفي تشريعاته، وعلاقته بتقدم الوطن والأمة، والتزامه العميق الشامل بما عبرّنا عنه في ميثاقنا الوطني، في اتجاه بناء الأردن المتميّز القادر على امتلاك التقنية لتنمية موارد الوطن ضمن تخطيط منهجي دقيق نابع من نظام تعليمي متطور وحديث، ومن بنية ثقافية فاعلة عامرة بهواجس الحرية والوحدة والحياة الكريمة.

ولّما كانت مسؤولية الوعظ والارشاد في المجتمع ذات صلة أساسية، بحماية الوحدة الوطنية وترسيخ قيم الخير والتسامح ووحدة الصف، بعيدا عن التزمت والتعصّب والانغلاق، فاننا نؤكّد أن المهمة الرئيسية للمساجد ودور العبادة، تتمثل في تبصير الناس بأمور دينهم، وحثهم على التمسّك بالفضائل والنزاهة واحترام النظام العام، والتصدّي لكل محاولة تستهدف اشاعة مشاعر الفرقة والانقسام، بين أبناء الوطن الواحد والأسرة الواحدة.

حضرات الأعيان ،

حضرات النواب ،

ولا بدّ من التأكيد على استمرار الجهد لتحديث التشريعات وتطويرها، وتعزيز طاقات المؤسسات حتى تكون قادرة على التعامل مع متطلبات المواطنين وخطط التنمية بروح جديدة. وهذا يتطلب اطلاق أفكار الاصلاح الاداري على أسس منهجية تأخذ باعتبارها المفاهيم الحديثة للوظيفة العامة وما تتطلبه من متابعة وتدريب وتقييم ورقابة وتشريع وحوافز، على أن تتصدّى هذه الجهود لكل العوامل التي تقف في طريق الاصلاح مهما كانت دوافعها الاجتماعية أو الفردية، ولا بدّ من تعزيز اللامركزية، بتفعيل دور الحكام الاداريين في المحافظات، وفي الوحدات الادارية الاخرى والتقدم نحو توفير الصلاحيات والامكانيات التي تخدم هذا الدور وتلك النقلة حتى يتمكن المواطن من حل مشاكله ضمن الوحدة الادارية التي يقيم فيها، وحتى تتمكن الادارات المركزية من التفرّغ لمهمات التخطيط والمتابعة والاشراف.

حضرات الأعيان ،

حضرات النواب ،

لقد كان الأردن أكثر البلدان تضررا من أزمة الخليج ، ولعل ما تتصف به معاناة الأردن دون سواه من الدول الأخرى هو استمرار آثار هذه الأزمة عليه وما تسببت به من تغيرات ديموغرافية كبيرة حيث عاد الينا نحو ثلاثمائة ألف مواطن من أبنائنا الذين كانوا يعملون في الخليج وبخاصة في الكويت.

ولقد تعاملنا مع هذه التداعيات الديموغرافية منطلقين من تحليل علمي وواقعي لابعاد التغيير وحيثياته. فالعائدون يشكلون زيادة كبيرة ومفاجئة تصل نسبتها الى ١٠٪ من حجم السكان المقيمين في الأردن. الأمر الذي يترتب عليه زيادة كبيرة في أعباء جميع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وخدمات البنية التحتية. وهم من ناحية اخرى ثروة من الخبرات والمهارات تجمّعت عبر سنوات طويلة من العمل الشاق والدؤوب في بناء المجتمعات والاقتصاديات الشقيقة. وقد تعامل أبناؤنا في الخارج مع أكثر أساليب الانتاج تقدما وعادوا الينا يحملون معهم حصيلة تجارب متعددة ومتشعبة وعميقة ستسهم دون شك في اثراء مجتمعنا وتطوير اقتصادنا.

وكان تعاملنا مع الهجرة العائدة باتجاهين، الأول: هو بذل أقصى الجهود لتوسيع الخدمات العامة وبشكل خاص الخدمات التعليمية والصحية. والثاني هو اطلاق طاقات العائدين ليتمكنوا من المساهمة الفعالة في الانتاج وتوظيف خبراتهم ومهاراتهم ومدخراتهم في المجالات المختلفة.

وستعمل حكومتي الآن على توفير الخدمات المعلوماتية والفنية التي تساعد في توجيه

المدخرات نحو الاستثمار، ومنها اعداد لوائح بالفرص الاستثمارية المتاحة والممكنة وتوسيع البنية التحتية المتوافرة لاقامة الصناعات الجديدة، خاصة تلك التي توفر أكبر عـدد ممكن من فرص العمل. كما ستعمل الحكومة على توفير التمويل الجزئي للدراسات التسويقية ولعمليات تطوير الانتاج.

وفي الوقت نفسه ستستمر الحكومة بمعالجة الآثار السلبية الأخرى لأزمة الخليج، وأهمها الركود في القطاعات المختلفة الذي نجم عن اغـلاق الأسواق التصـديريـة الرئيسيـة في وجه الصادرات الأردنية، وذلك بتكثيف نشاطها في ايجاد الفرص التصديرية والأسواق الجديدة وابرام اتفاقيات تجارية جديدة مع الدول الصديقة والشقيقة، ودعم عمليات تطوير الانتاج وتحسينه واعطاء فعالياتنا الاقتصادية مرونة ومناعة ضد التذبذبات والتقلبـات التي تحدث في الأسـواق التقليدية.

ومن ناحية أخرى، فسوف تستمر حكومتي في بذل الجهود لاعادة العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية المجاورة الى مسارها الطبيعي الذي تحتّمه العلاقات التاريخيـة وحقائق الجـوار الجغرافي والمصلحة المشتركة. وقد بدأنا طريق العودة الى نهج التعاون، فقامت حكومة المملكة العربية السعودية الشقيقة مشكورة بازالة العوائق أمام التبادل التجاري مستأنفين بذلك مسيرة عقود من البناء الأخوي المشترك والتعاون الاقتصادي الذي يعود بالمنفعة على الشعبين الشقيقين.

ولسوف تستمر حكومتي في بذل جميع الجهود لتصويب مسار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله الأساسية المتمثلة بالركود والبطالة والاختلالات في ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة للدولة. يطمئننا على ذلك أن المؤشرات الأولية تظهر اتجاها ايجابيا للاقتصاد الأردني نحو مواجهة أعباء الأزمة وامتصاصها وتحقيق نمو ايجابي في الناتج المحلي الاجمالي لهذا العام ١٩٩١ قد يصل ١٪ بعكس ما كان متوقعا، كما تظهر انخفاض نسبة الاستهلاك من الناتج المحلي الاجمالي من ١١٩٪ عام ١٩٩٠ الى ١٠١٫٥ عام ١٩٩١ أي بمقدار ١٧٫٥٪ وانخفاض العجز في الحساب التجاري لميزان المدفوعات بمقدار ١٦٪ للفترة نفسها.

وستستمر الحكومة في ضبط الانفاق، وستعمل على تقديم مستوى جيد من الخدمـات والاستمرار في تقديم الدعم لمستحقيه دون هدر في الموارد أو توسع غير مبرر في الانفاق.

كما ستستمر الحكومة في معالجة المديونية الخارجية واعادة جدولتها لتخفيف الأعباء الناجمة عنها. وستولي عناية خاصة لادارة الدين العام الداخلي والخارجي وضبطه والحدّ من الاقتراض التجاري واقتصاره على القروض التنموية بشروط ميسّرة.

وما تزال البطالة والفقر يمثلان تحديًا اجتماعيا كبيرا، ولذلك فان استراتيجية الحكومة في تشجيع الاستثمار والانتاج مستمرة بقصد ايجاد مزيد من فرص العمل. وفي سبيل ذلك، فقد

قامت باعادة النظر في جميع الاجراءات التي تهدف الى تيسير وتسهيل نشاطات القطاع الخاص لتمكينه من القيام بالدور المطلوب منه لدفع عملية الانتاج وزيادة فرص العمل. كما اتخذت الاجراءات المناسبة لضبط السوق المحلي والعمالة الوافدة، وسعي الحكومة مستمر من خلال التنسيق مع الدول الشقيقة في سبيل ايجاد فرص عمل جديدة للكفاءات الأردنية.

وعلى صعيد المؤسسات العاملة مباشرة في محاربة البطالة والفقر، سعت الحكومة الى دعم مؤسسات العمل الاجتماعي والتطوعي بتوفير التمويل لهذه المؤسسات لتنفيذ مشاريع اجتماعية وانتاجية متكاملة وفتح نوافذ الاقراض السهل للمشاريع الصغيرة من خلال مؤسسات الاقراض المتخصصة وتوسيع نشاطات صندوق التنمية والتشغيل واعطاء دور أكبر لمؤسسة التدريب المهني ليشمل التدريب والتأهيل والمساعدة على اقامـة المشاريـع الصغيرة للخـريجين. وبـالرغم من الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الوطني، فان الحكومة ستستمر في تنفيذ معالجة مديونية المزارعين بما يخفف العبء عنهم، وستبذل الحكومة الجهود المستمرة لاستئناف عملية التنمية ودفعها من خلال وضع برنامج وطني تنموي متـوسط المدى، وتـوسيع دور القـطاع الخاص في العمليـة الانتاجية التنموية، وخلق بيئة استثمارية تنافسية، وتحديد المشاكل القطاعية، وتبنّي السياسات والاجراءات واعطاء الحوافز الضرورية لزيادة مساهمة القطاع الخاص في العمليـة التنمويـة. ويهدف هذا البرنامج التنموي الى ما يلي:-

أولاً ـ دفع عملية التنمية وتحقيق معدلات نمو ايجابية تنعكس ايجابيا على مستـوى حياة الفـرد الأردني.

ثانياً ـ تخفيض نسب الاستهلاك من الناتج الاجمالي بشكل تدريجي.

ثالثاً ـ تخفيض العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وتنويعها سلعيا وجغرافيا وتشجيع السياحة وتحويلات العاملين والحدّ من الاستيراد.

رابعاً ـ زيادة الاحتياطات من العملة الأجنبية وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية وتخفيف عبء المديونية.

خامساً ـ تقليص العجز في الموازنة العامة من خلال ادخال اصلاحات هيكلية على نماذج الانفاق والايرادات وتوجيه الدعم لمستحقيه مباشرة.

وتقوم حكومتي باعداد الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة لايجاد توازن بيئي مستمر بين عناصر البيئة الرئيسية بما يضمن حماية المواطنين في الحاضر والمستقبل.

كما تعمل على تفعيل دور المجالس المحلية لتقوم بدورهـا لتنمية مـدننا وقـرانا وتـطوير مجتمعاتنا المحلية بصورة شمولية.

وتعتبر حكومتي موضوع المياه من الموضوعات الرئيسة ذات الأولوية القصوى في سلم الأولويات من اهتماماتنا وهي على وعي كامل للأبعاد السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والفنية للوضع المائي الصعب الذي يعيشه الوطن. وهذا يحتّم توفير ادارة ناجعة لمصادر مياهنا والحفاظ عليها وتنمية مواردها المتاحة والبحث المستمر عن مصادر اضافية مستهدفين بذلك الوفاء بالاحتياجات المائية لبلدنا حاضرا ومستقبلا.

ويتطلب ذلك أيضا العمل الدؤوب للمحافظة على حقوقنا المكتسبة من المياه المشتركة مع الدول المجاورة، وضمن حلول اقليمية تؤمن للأردن متطلباته من المياه.

حضرات الأعيان ،

حضرات النواب ،

ان اقرار شعبنا للميثاق الوطني يمثل تطلعاته وتصوراته الوطنية والقومية والانسانية، لذلك لا بدّ من اعتماد مبادئه ومرتكزاته قواعد لعملنا السياسي ونهجنا الديموقراطي، وتقدمنا الاجتماعي والعلمي والاقتصادي، ولا بدّ من قيام المؤسسات جميعها بالاستناد اليه والاحتكام الى مبادئه في مراحل التشريع ورسم الاستراتيجيات والتخطيط في مجالات الحياة المختلفة، لتعزيز أركان دولة القانون والمجتمع الديموقراطي. فالميثاق الوطني عهد وأمانة ومرجع فكري في هذه المرحلة التي نسعى فيها الى تعزيز المساواة والعدل وتكافؤ الفرص في هذا الوطن الذي سجّل أكثر الصفحات اشراقا في تاريخ أمته الحديث، وفي استجابته الفذّة للتحديّات مهما بدت صعبة، وفي شريانه القومي الذي لا ينحني ولا يلين.

«تصفيق حاد جداً»

اننا على عتبة مرحلة جديدة، تحمل معها ملامح تحولات جذرية عميقة، وتحديّات كبيرة، تفرض علينا مسؤولية التصدّي لها، بحكمة وبصيرة، وتوسيع دائرة الوعي والأمل، بعيدا عن كل أسباب الفرقة والضعف والوهن.

ومن هنا، سوف تحرص حكومتي على التعامل مع المرحلة بمزيد من الشجاعة والحسّ بالمسؤولية والانضباطية والوعي، حماية لهذا الوطن وأبنائه، من أي خطر أو تآمر، وتعزيزا لنهضته ومكانته، وحرصا على كرامته وأمنه، وصونا لأسباب نمائه وازدهاره. ولا بدّ من أن يدرك الجميع أن دور الأردن القومي التاريخي مستمر في حضوره، وقد تحمّلنا في سبيله ما تحمّلنا من سوء فهم وحصار، وقبلنا مواجهة التحديات في سبيل المباديء التي دافع آباؤنا عنها

«تصفيق حاد جداً»

وهم يندفعون برايات ثورة العرب الكبرى لتحرير الأمة، ودافع عنها جنودنا على أسوار القدس وعلى ضفتي النهر، وحين نتصدّى اليوم لمعركة السلام، فاننا نتذكّر دائما تضحيات الأجداد والآباء في مواجهة الظلم والعدوان والقهر، ومن أجل العدل والسلام والحرية للوطن وكل أبنائه ومستقبل أجياله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

«تصفيق حاد جداً»

وبعد انتهاء حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم من القاء خطاب العرش سلم الخطاب الى عطوفة رئيس التشريفات الملكية ثم تهيأ جلالته للانصراف عند الساعة الواحدة والنصف فوقف الحاضرون اجلالاً محيين جلالته بالتصفيق الحاد.

فحيا جلالته الحاضرين ودخل قاعة التشريفات الملكية الخاصة، وتفضل بالسماح لحضرات السادة الاعيان والنواب بالسلام على جلالته، وبعدها غادر جلالته حفظه الله المجلس بمثل ما استقبل به من حفاوة واجلال واحترام.

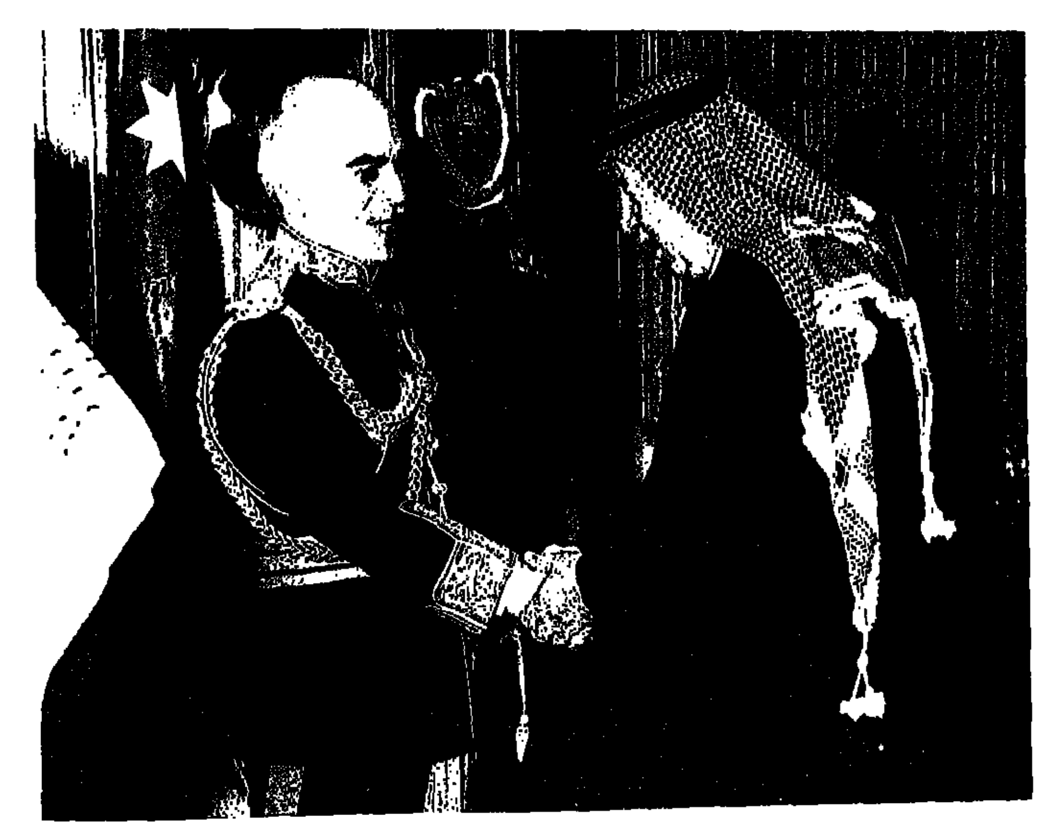
امين عام مجلس الأمة — رئيس مجلس الأمة

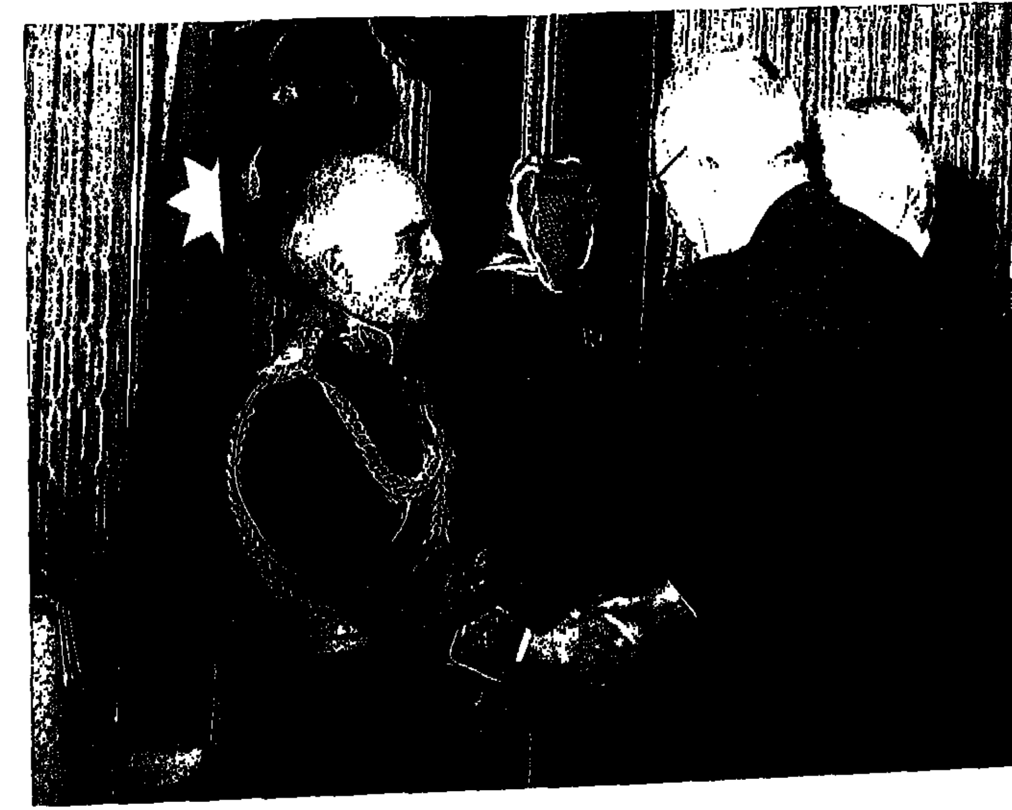
صالح الزعبي — احمد اللوزي

ملحوظة :ـ

حضر حفل الافتتاح :ـ

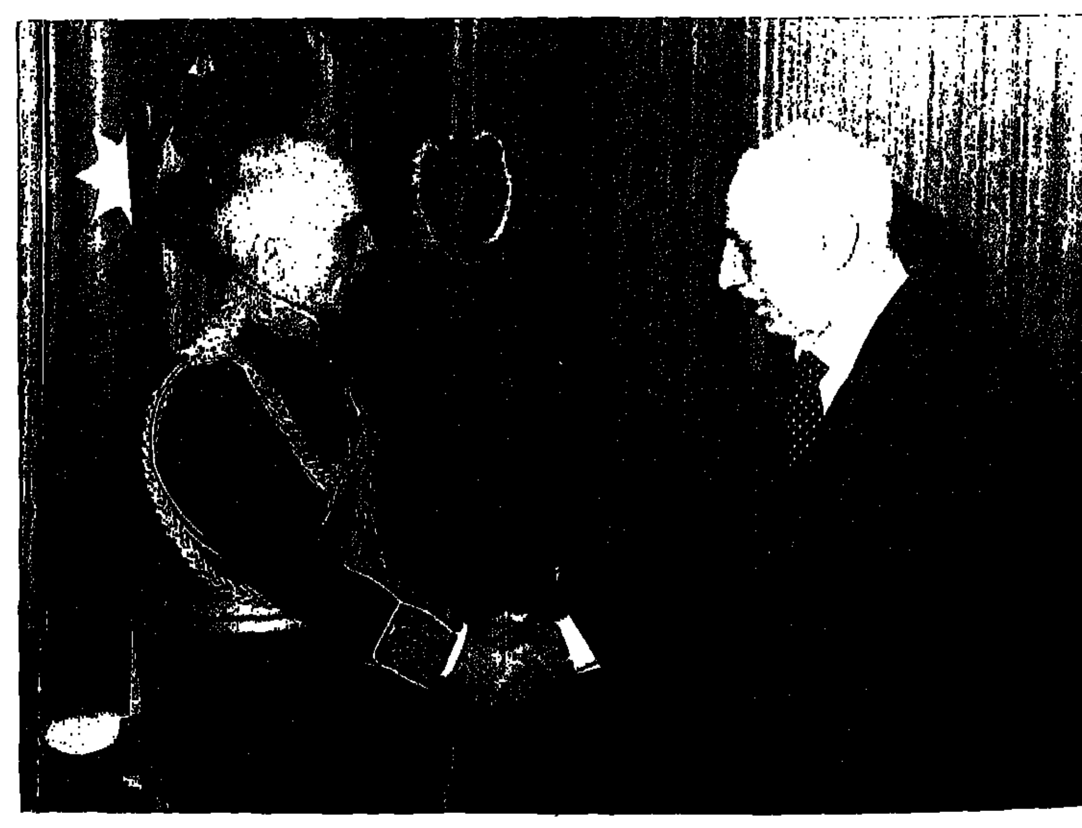
سمو الاميرة عالية الفيصل، عقائل سيادة رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي الهاشمي، رجال البلاط، كبار موظفي الديوان الملكي الهاشمي، الوزراء السابقون، رؤساء البعثات الدبلوماسية الاسلامية والعربية والأجنبية، والمنظمات العربية والدولية المعتمدون لدى البلاط الملكي الهاشمي، والقناصل الفخريون، الامناء العامون، ممثلو الهيئات العلمية الاسلامية، قضاة المحاكم الشرعية والنظامية، رجال الدين من الطوائف الأخرى، أمراء الجيش والأمن العام، الملحقون العسكريون للدول العربية والأجنبية، مدراء الدوائر والبنوك والمؤسسات والشركات، وكبار موظفي الدولة، ورؤساء النقابات والبلديات، شيوخ العشائر ووجهاء البلاد، رجال وسائل الأعلام المحلية والعربية والاجنبية، سيدات المجتمع، وعضوات الاتحاد النسائي الأردني.





اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

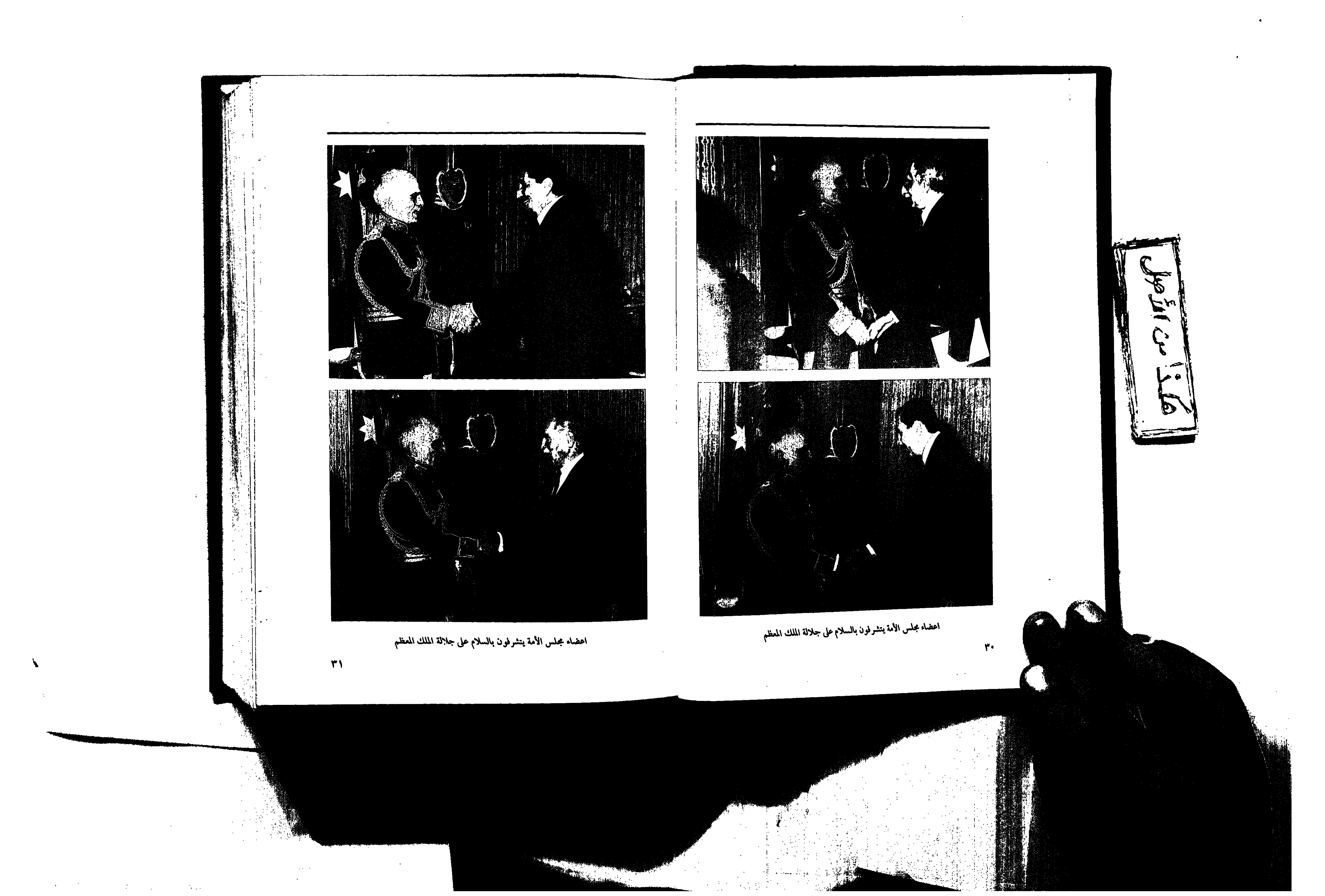


اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم



اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





اعضاء مجلس الامة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم



جلالة الملك المعظم عند مغادرته مبنى مجلس الأمة